

وجوب نطبيقة

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد الله سبحانه وأسلم على رسوله المصطفى الهادي إلى الحق والطريق المستقيم بما أنزل إليه من ربه ليبلغه للناس كافة ، ويفرج به الناس من الظلمات إلى النور ، وينظم به الحياة من جوانبها المختلفة . فالعياة في ضوء تعاليم الإسلام نظام خلقي ينبغي أن يقوم على إشاعة الفضيلة بين أفراد المجتمع . ونظام سياسي أساسه إقامة العدل ، ونظام اجتماعي نواته الأولى الأسرة الصالحة وركيزته التكافل والترامح بين أفراد المجتمع . ونظام اقتصادي لعمته الإنتاج وتبادل المنافع دون اجحاف بأحد . فوضعت الشريعة الإسلامية بهذا لحياة الإنسان أقوم المناهج . سبحانه جل شأنه فهو القائل في محكم آياته (١) «ان هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم» سبحانه ألا له الخلق والأمر - وبعد :

فإذا كان الإنسان عاش فترة في حياته الأولى من غير علوم وقنون وحساسة . فليس هناك ما يدل على أن نشأة الدين تأخرت عن نشأة الإنسان والجماعات الإنسانية . إذ الفريضة الدينية شاملة في كل الأجناس البشرية ، والاعتناء بالنواحي الإلهية وبما فوق الطبيعة يعتبر من النزعات العامة العالمية ، فالدين ليس ظاهرة اجتماعية من صنع الإنسان ، وإنما هو طبيعة جبل عليها ، وفطرة ولد بها ، والفطرة لا يخرعها الناس ولا يبتكرونها وإنما هم يتجهذون إليها مغبرين عن طبيعتهم من خلالها ، وإذا كان الفلاسفة قد عرفوا الإنسان بأنه حيوان ناطق فأننا نستطيع القول بأنه المخلوق المدين . وقد جاءت الأديان تغاطب الإنسان فتصنع له عقيدة وتوجه له سلوكا ، وتلقي عليه تكليفا .

للشريعة الإسلامية

• • • معبد سلام مذکور • • •

رئيس قسم الشريعة بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

وإذا كان الشعور الديني أصلاً في الإنسان من بدء خلقه ، وانهاضاً من نفسه التي تغاف المجهول وترجوه دائماً - كانت الأديان بالية ما بقيت الإنسانية - ولم يكن نشر الدين الصحيح إلا توجيهها للسيول الكامنة في النفوس الوجهة الصحيحة لتصل إلى الدين الحق .

وإذا كانت ظاهرة الدين والدين ظاهرة عامة تشترك فيها كل البشرية ، وإذا كان معبد هذه الظاهرة احساس كل فرد بأن هناك قدرة تتصرف فيه وفيما حوله تعرفاً بلغت النظر فيستشعر من نفسه ميلاً قوياً لمعرفة مصدر تلك القدرة ، كان كل إنسان مهما علا فكره وقوي عقله يجد نفسه مطلوباً لقوة أرفع من قوته ، ومسوقاً لمعرفة تلك القوة ، فيصل كل من له عقل ناضج وفكر سليم إلى أنها قدرة واجب الوجود فتساق نفسه بالرغم منها إلى معرفته وإلا به يضعفه أمام ذلك ويشعر بحاجة إلى الهادي والمرشد فإن العقول حينما تبحث عن الحقيقة دون أن يكون لها مدد من السماء لا يمكن أن تتفق على شيء واحد تؤمن به وتطوع له ، على أن العقول التي وصلت لمعناها التي الآله الواحد لا تستطيع أن تستقل استقلالاً تاماً بمعرفة كل ما يتعلق بالآله ، ولا تستقل في الحقيقة بمعرفة كل ما في الأعمال من غير بشر - لذا اقتضت حكمة الله للتيسر على عباده أن ترسل إليهم رسلاً مبشرين ومنذرين بعد أن أعدهم أعداداً خاصاً ليحدثوا الناس من جلاله ، وما علمني على العقول من صفاته ، وأن يبلغوا عنه شرائع عامة تعدد لهم سيرهم في تفويض تفويضهم وكبح شهواتهم ، ويؤيد بالآيات التي تقوم بها العجة لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل فكان هؤلاء الرسل من الأمم بمنزلة العقول من الأفراد - عقول هادية لا تضل ، واعية لا تغفل .

وقد جاءت الشرائع المساوية كلها لاصلاح المجتمع الانساني ، وتوجيه الافراد والجماعات وجهة الخير والفلاح وابعادهم عن الشرور والاثام ومحاربة ما في نفوسهم من الاثرة والاثانية لتروظ في الانسان الضمير وتتدخل بينه وبين نفسه ، وبينه وبين خالقه ، وتوجهه توجيهها محمودا حتى تجعل منه فردا نافعا لمجتمعه مفيدا للانسانية مصدر خير ونعمة بمقله وتفكيره والهدف الظاهر من قيام شريعة الله في الارض ليس مجرد العمل للأخرة فالدنيا والآخرة معا مرحلتان متكاملتان وشريعة الله هي التي تتسق بين المرحلتين في حياة الانسان .

والديانات المساوية لها السبق في الوجود الديني ، وهي مع تمددها متفقة في اصولها وان اختلفت في فروعها . تتفق في اصولها لان الاصول تدور حول حقائق ثابتة لا تتغير بحال وتختلف في فروعها لأنها هي التي يحترها التغيير والتبديل ويتناولها التمدد والتطوير فما يصلح لزمان لا يصلح لزمان آخر ، وما يلائم طبيعة قوم قد لا يلائم طبيعة غيرهم ، فإذا ما بلغت البشرية كمال نضجها احتاجت الى ما يلائم كمال هذا النضج .

وحسنة الشرائع المساوية بناء بيت واحد ، يؤسس سابقهم لاحقهم ، ويشيد لاحقهم على أساس سابقهم ، ويصور ذلك رسول الاسلام صلوات الله وسلامه عليه بقوله فيما رواه الشيخان « مثلي ومثل الانبياء من قبلي كمثل رجل بنى بنيانا فأحسنه وأجمله الا موضع لبنة من زاوية من زواياه ، فجعل الناس يطوفون به ويمججون له ويقولون : هلا وضعت هذه اللبنة ؟ قال : فانا اللبنة وأنا خاتم النبيين » - وهكذا كان عليه السلام برسالة الاسلام اللبنة المتممة لهذا البناء وكانت رسالته آخر لبنة وضعت فيه واحتاج اليها هذا البناء .

فكان اعلى ما يكون هداية وارشادا ، وأسى ما يكون تشريعا وتعبيرا ، ختم الله به رسالاته وجعلها للناس كافة بعدما كان كل نبي يرسل الى قومه خاصة . فموسى ارسل الى فرعون وقومه يقول الله سبحانه (٢) : « ولقد ارسلنا موسى بأياتنا الى فرعون وملئه » ويقول (٣) : « فما آمن لقوى الا ذرية من قومه على خوف فرعون وملئه ان يقتلهم » وكان عيسى من بعده رسولا الى بني اسرائيل خاصة يقول جل شأنه (٤) « والذ قال عيسى بن مريم يا بني اسرائيل اني رسول الله اليكم » ويقول (٥) « فامنت طائفة من بني اسرائيل وكفرت طائفة » - ومن قبلها كانت بمئة الرسل خاصة بأقوامهم ايضا يقول سبحانه (٦) « وابراهيم اذا قال

لقرنه اعبدوا الله واتقوه ، ويقول (٧) ، لقد أرسلنا نوحا إلى قومه ، ويقول (٨) ، وإلى عاد أخاهم هودا قال يا قوم اعبدوا الله ، ويقول (٩) ، وإلى ثمود أخاهم صالحا قال يا قوم اعبدوا الله ، ويقول (١٠) ، وإلى مدين أخاهم شعيبا قال يا قوم اعبدوا الله ، وهكذا الكثير من الآيات الدالة على ذلك .

أما رسالة الاسلام فقد تضافرت النصوص على تأكيد عمومها ، فالآيات القرآنية كثيرة في ذلك ومنها قوله سبحانه (١١) ، قل يا أيها الناس اني رسول الله اليكم جميعا ، ومنها قوله (١٢) ، وما أرسلناك الا كافة للناس بشيرا ونذيرا ، ومنها قوله (١٣) ، تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيرا ، ومنها قوله (١٤) ، هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ، ومنها (١٥) ، ما كان محمد أباه أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين ، على ان القرآن جاءت آياته تغاطب الناس وبني آدم عامة ولم يكن الخطاب موجها للعرب ولا لقوم معينين في حصر معين ومن ذلك قوله تعالى (١٦) ، يا أيها الناس قد جاءكم الرسول بالحق من ربكم ، وقوله (١٧) ، يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم ، ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم فيما رواه انس وخرجه أحمد في مسنده ، ان الرسالة والنبوة قد انتطعت فلا رسول بعدي ولا نبي ، ويقول فيما روى عنه ، بعثت إلى الناس كافة إلى الأحمر والأسود ، ويقول ، ان بلالا أول نهار الحبشة وان صهييا أول نهار الروم ، (١٨) ، بل تجد في فعل الرسول ما يثبت ذلك اذ لم يتردد في تبليغ رسالة الاسلام ما استطاع فنادى في الوثنيين بترك أوثانهم ، وأهاب بالطليعيين ليعبدوا بصائرهم إلى ما وراء حجاب الطبيعة ، وصاح بدوي الزماعة ليهبطوا إلى مصاف العامة في الاستكانة إلى سلطان مبيود واحد ، وقرر ان لا سلطان لأحد من البشر على بني جنسه الا في نطاق ما رسمته شريعة الله ، وهكذا نراه يرسل الكتب لملوك البلاد المجاورة ورؤسائها يدعوهم فيها إلى الاسلام فقد أرسل دحية الكلبي إلى هرقل قيصر الروم ، وأرسل عبد الله بن أبي سفيان السهمي إلى كسرى الفرس ، وخطب بن أبي بلتعة إلى القوقس عزيز مصر ، وعمر بن أمية إلى النجاشي ملك الحبشة ، وشجاع بن وهب الأسدي إلى الحارث القسائي ملك تغوتم الشام ، كما أرسل الوفود إلى ملوك العرب فأرسل عمرو بن العاص إلى ملكي عمان ، وسليط بن عمرو إلى ملكي اليمامة ، والعملاء بن الحضرمي إلى المنذر بن ساوي العبدي ملك البحرين ، والمهاجر بن أمية المخزومي إلى الحارث بن عبد كلال الحميري ملك اليمن (١٩) .

وما كان صلوات الله عليه يعتمد في ارسال رسله لهؤلاء الحكام من الملوك والامباطرة الى قوته المادية ومنعة جيئته وفئت أسلحته ، فلم يكن له شيء من ذلك ، وانما كانت هذه الدول هي التي لها المنعة والقوة ، ولو كان الامر بالقوة والارهاب لما كان ليعتمد ان يخاطب هؤلاء الاقوياء بجيوشهم ، ولكنه كان يبلغ رسالة ربه فهو يعتمد على قوة روحية .

ولقد كان الرسول حكيما في تبليغ دعوته أولا الى الحكام لما لهم وبخاصة في ذلك الحين من سيطرة قوية على رعاياهم فالتاس على دين ملوكهم ، ولا شك ان الزعيم او الحاكم اذا قبل الدعوة لنفسه فانها ستجد رواجا في منطقة نفوذه لانها تأمن مصادر السلطان ، فوق سهولة اخذ الناس بهما من بعده ، وعلى فرض ألا تقع الاستجابة من الملوك والرؤساء فان نبأ الدعوة جدير أن يعرف في كل هذه الاقطار ، كما يتصرف هو موقف هؤلاء الحكام من دعوته .

وكانت مدرسة محمد آية أخرى على عالمية رسالته فكان اصحابه من مختلف الاوطان والاجناس ، فابو ذى الفقاري في تهامة ، وابو هريرة من احدى قبائل اليمن . وكذلك ابو موسى الأشعري وخضاد بن ثعلبة بن قحطان من قبيلة الأزد ، وخباب بن الأثرث أخو بني تميم ومنقذ بن حبان ومنذر بن عائد كلاهما من البحرين ، وقروة بن معان من الشام ، ويال من الحيرة ، وصهيب من الروم ، وسلمان من فارس ، وغيرهم الديلمي . . . وهكذا كانت صحابته من مختلف قبائل العرب ومن مختلف الجنسيات التي استطاع أن ينفذ إليها بدعوته ، ومع هذا فقد قال لأصحابه : ان الله بعثني رحمة وكافة فادوا عني رحمتكم الله .

ومن هذا يبين أن رسالة الاسلام كانت أول رسالة وأخر رسالة جاءت للناس كافة ارتضاها الله للبشرية في كل زمان ومكان فليس للإنسانية أن تنتظر ديناً آخر تأتي به السماء بعد الاسلام الذي جاء بالوحدة في الدين والسياسة والاجتماع والعقل والفكر . فالاسلام جاء مصداقاً لما قبله من رسائل مساوية ويعتبر رسائل الاتيها جميعاً وحدة يقول الله سبحانه (٢٠) : قولوا أمسا بالله وما أنزل الى ابراهيم واسماعيل واسحاق ويعقوب والاسباط وما آتوني موسى وهيسى وما آتوني النبيون من ربهم لا نفرك بين أحد منهم ونحن له مسلمون . . . وكذلك فانه صلوات الله عليه من الناحية السياسية ربط القبائل المتنافرة بوحدة لا تنقسم ، ووجد بين المسلمين جميعاً فجمعهم أمة واحدة ، وهكذا نجد الوحدة الاجتماعية واضحة في تعاليم

الاسلام فقد ساءى بين الناس في الحقوق والواجبات ولا فضل لأحد على آخر الا بالتقوى والعمل الصالح . ومن وراء كل ذلك فهو دين يخاطب العقل والفكر دائماً ويدعو الى العلم والتعلم لان دعوته لا تميش في الجهل والظلام ، ولا تنضج الا في النور ومع التمثل والنظر . فالاسلام رفع قيمة العقل وأعطى للانسان حرية التامل والتدبر . وما من امر جاء به الا كان موافقاً للعقل ، وما دام الاسلام خاتم الاديان المساوية لزم ان يكون عاماً للبشرية كلها . وان يكون في طبيعته وتعاليمه صالحاً للانسانية في كل زمان ومكان دون مشقة ولا حرج ، ولذا كان ديناً ودولة وجاء بالنظم والقوانين التي يقوم عليها المجتمع في قواعد كلية حتى يتسع تطبيقها مع اختلاف العصور وتغير البيئات وبفضل هذا لم تكن الأمة الاسلامية في الحقيقة والواقع في حاجة الى اخذ قوانينها ونظمها من أية أمة أخرى ، وانما يجب ان يكون تشريعنا وحده هو الاساس لكل ما تأخذ به الأمة الاسلامية في كل بقاع الارض والاسلام بنصوصه ومصادره واجتهاد الفقهاء كفيل بالوفاء بكل متطلبات الحياة فسي أرعى العصور . فصلاحية الشرائع تقرر على اساس صلاحية مبادئها ، وليس في شرعية الاسلام مبدأ واحد يمكن ان يوهم بعدم الصلاحية وهي في مبادئها المساوية من المساواة والعريضة والعدالة ومبدأ الشورى ومسؤولية الحاكم وتقييد سلطانه واعتباره ثانياً عن الأمة ، ومبدأ التضامن الاجتماعي اسبق وأعمق من أي نظام حضاري قديم أو حديث . ولو تتبعنا المبادئ الانسانية والاجتماعية والقانونية التي يعرفها هذا العصر وعرفتها البشرية في أي عصر لوجدناها في الشريعة الاسلامية في أحسن الصور وأكملها . ومع هذا فقد جاء الاسلام بالمبادئ العامة والمفاهيم الكلية واعتمد في أحكامه الى مصادر مربعة حوت اليسر كله ، ورفعت الحرج ملاحظاً مصالح الناس وأمرافهم . بل مراعى أحوال الافراد ايضاً بما شرع لهم من رخص تدفع الحاجة والمشقة ومراعاة المصالح من عدم التشريع الاسلامي . لذا فان الشارح لحل الاحكام ليرشدنا الى أن الحكم يشع عنه ويغير بتغيرها في الكثير الغالب وخاصة في مسائل المعاملات التي كثيراً ما تتأثر باختلاف المكان وتغير الزمان . ومراعاة مصالح الناس في أمور معاملتهم أمر أساسي في التشريع الاسلامي . فقد توسع الشارح في بيان عللها ليدور الحكم مع علته وجوداً وعدماً . ولذا لزم أن تتأثر هذه الاحكام بالبيئة وتغير الازمان فتتبدل تبعاً لذلك في نطاق القواعد العامة للتشريع ودون خروج على نصوصه . وعند تضارب المصالح تقدم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة ويدفع الضرر الأكبر بالضرر الأدنى .

ومن أجل ذلك لم يتناول القرآن وهو المصدر الأصلي بالتفصيل أحكام المعاملات المالية ، والجنائية والدولية والقضائية وسأشابه ذلك مما يتطور بتطور البيئة ويتأثر باختلاف النظم ، كما أنه لم يتناول الجزئيات في كثير من الأحكام غير العبادات والأحوال الشخصية والمواثيق وكذلك السنة فإن منها ما جاء عاماً لا يختص بزمان ولا بواقعة ، ومنها ما يختص بوقت ويرتبط ببيئة ، ومن ذلك ما صدر عن الرسول باعتباره رياسته العامة لجماعة المسلمين لأن مثل ذلك بني على المصلحة القائمة في عصره (٢١) ولذا فإن مصادر التشريع إذا دلت القرينة القاطعة على أنه تشريع روعي فيه حال البيئة فهو تشريع زمني يطبق في مثل البيئة ، وإن لم تقم القرينة القاطعة على هذا فهو تشريع عام (٢٢) ، كما أن أبا يوسف الفقيه الحنفي رأى أن النص المبني على عرف قائم وقت ورود النص يتغير الحكم الناتج منه تبعاً لتغيير العرف ، ومن القواعد المقررة في الشريعة قاعدة (مراعاة المصالح) وقاعدة (العادة محكمة) ، وقاعدة (الضرر يزال) وقاعدة (المشقة تجلب التيسير) .

ومن مظاهر عموم دعوة الإسلام وصلاحته للتطبيق في كل عصر أنه لم يأت بنظام للحكم يفرض على جميع الأزمنة وبمختلف الأمكنة ، وإنما وقت عند المبادئ العامة التي تصلح لكل عصر دون تعرض للتفصيلات . وما كان سكوت الشارع عن هذا نسباً منه وإنما كان راقية بالناس حتى يكون ولاه الأمر من المجتهدين في كل عصر في سعة من أن يفصلوا قوانينهم فيها على حسب ما يحقق المصالح في حدود أسس القرآن والسنة الصحيحة وفي نطاق قواعد الشريعة . ومن أسر الشارع ورحمته بمبادئ جعل الكثير من النصوص محتملة لأكثر من مدلول حتى يكون مجال المجتهد فيها محققاً لمصالح الناس من دلالات النص .

وليس من شك في أن ديناً هذا شأنه وذلك منهجه يصلح للتطبيق في كل زمان ومكان ويقود البشرية في كل عصورها إلى ما فيه خيرها وفلاحها ما دام في أبنائه علماء متحررون غير متزمطين يجتهدون في ضوء النصوص والقواعد العامة للتشريع ملاحظين في ذلك التيسير على الناس ورفع العرج عنهم .

وما دامت شريعة الإسلام خاتمة الشرائع وأعمها فإن بيان صلاحيتها للتطبيق في كل زمان ومكان يتطلب منا أن نبين أولاً أن الإسلام دين ودولة ، وأنه جاء بكل المبادئ التي تحكم الدولة وتنظمها ، ووضع أسس القوانين التي ينبغي أن تسود الدولة الإسلامية في كل عصر . لم نركز ثانياً على صلاحية التشريع الإسلامي لأن يحكم مجتمعاً متطوراً . وبالله التوفيق .

☆ أولاً : الإسلام دين ودولة :

الدولة في اصطلاح القانون الدستوري والدولي العام : جماعة من الناس تقيم على وجه الدوام في اقليم معين وتقوم ليهم سلطة حاكمة تتولى شؤونهم وتدير أمرهم في الداخل والخارج فالأركان التي يتحقق بها وجود الدولة وقيامها هي : شعب ، وإقليم ، وسلطة حاكمة تمثل الشخصية المعنوية لهذا الشعب ، وإذا ما استكملت الدولة هذه العناصر حق لها أن تختار النظام الذي يلائمها في تدبير الشؤون وإدارة الأعمال وفقاً للنظام الذي يناسبها . فالدولة تنشأ أولاً ثم يدور البحث في تكييف ما يلائمها فيها من نظم . أما الدولة الإسلامية فأنها نشأت طبقاً لمبادئ القانون الإسلامي ، وتقوم الحكومة فيها في هدي من وهي هذه المبادئ . فالنظام الحاكم للدولة الإسلامية والمبادئ التي يجب أن تسير عليها هذه الدولة أسبق وجوداً في الواقع . فالدولة الإسلامية تعتمد على قواعد أساسية ومبادئ ثابتة لا تختلف في جوهرها بين زمن وزمن ، ولا بين مكان ومكان ، ولكنها في أسلوبها التطبيقي قد تختلف بما يلائم الظروف ويحقق الهدف من التشريع . وليس للمجتهدين إلغاء الأحكام حتى الاجتهادية أو التعديل فيها إلا إذا ظهر لهم من واقع النصوص أو القواعد العامة أن الصواب في غير ما انتهوا إليه ، كما جاءت الأحكام كلها في الدولة الإسلامية مرتبطة بالمفاهيم الخلقية .

وما الفهم الصحيح إلا أن الإسلام دين ودولة . إذ الإسلام يشير في كثير من النصوص إلى ما لكل من الراعي والرمية من واجبات وحقوق ، كما جاءت النصوص بكثير من التشريعات التي تنظم العلاقات في هذا المجتمع بين الأفراد ، وبينهم وبين السلطة الحاكمة . وبين الدولة وغيرها في السلم والحرب وما يتعلق بذلك من معاهدات .

وفكرة الدولة ظاهرة بوضوح من حادث الهجرة وما نشأ عنها يقول جيب الانكليزي : أنه لم يحدث بالهجرة انقلاب في تصور محمد لمهمته أو شعوره بها فمن الوجهة الشكلية ظهرت الحركة الإسلامية بصورة جديدة ، وأدت إلى إيجاد مجتمع قائم بذاته ومنظم على قواعد أساسية تحت قيادة رئيس واحد . لكن هذا لم يكن إلا مجرد اظهار لما كان مضمرًا . فقد كانت فكرة الرسول الناشئة من هذا المجتمع الديني الجديد الذي أقامه أنه ينظم تنظيمًا سياسيًا . فالشيء الجديد الذي حدث بالمدينة هو أن الجماعة الإسلامية قد انتقلت من المرحلة النظرية إلى المرحلة العملية .

ومن الواضح أن الحق والحرية إنما يعيشان في ظل القوة والنظام ، وإن نفاذ الأحكام لا يتأتى بدون سلطة ، ومن هنا كان التلازم في الإسلام بين الدعوة إلى الدين وقيام الدولة . فوظيفة الدولة حماية نشر الدعوة والإشراف على تنفيذ الأحكام ، وبالهجرة كانت يثرب مبدأ الوجود الدولي للمسلمين ، وصار لهم بها وحدة لها شعارها الخاص ونظامها الخاص وهدفها الخاص ، وقيادتها الخاصة وصارت لهم معاهدات أمن وعدم اعتداء مع جيرانهم فكمثلت لهم عناصر الوجود الدولي - ففكرة الدولة في الإسلام لم تنشأ في المدينة وإنما هي فكرة ملازمة للدعوة الإسلامية لازمة لحمايتها وقد أصبح هذا أمراً معروفاً مسلماً به من غير المسلمين ومن المسلمين فيقول د- فتراجم الدد : « ليس الإسلام ديناً فحسب ولكنه نظام سياسي أيضاً » ، ويقول د- شاخت « أن الإسلام يعني أكثر من دين أنه يمثل أيضاً نظريات قانونية وسياسية . وجملة القول بأنه نظام كامل من الثقافة يشمل الدين والدولة معاً » ويقول جيب « صار واضحاً أن الإسلام لم يكن مجرد عقائد دينية فردية ، وإنما استوجب إقامة مجتمع مستقل له أسلوبه المعين في الحكم وله قوانينه وأنظمته الخاصة » .

وما دام الإسلام ديناً ودولة ولهذه الدولة قوانينها ونظمها فيجب أن تتهيئ الأسس التي ينبغي أن تسود الدولة في كل عصر ، واتساع نصوصه وقواعده لكافة القوانين والنظم :

جاء محمد صلوات الله وسلامه عليه يدعو إلى الإيمان بالله واحد ، ويستغل من هذا الإيمان حيز الأساس لتوجيه الناس إلى دعوة الحق الهادفة إلى الإصلاح والتقويم ، حتى أصبح للمؤمنين من إيمانهم سلطان يتحكم في تصرفاتهم ويمددهم مما هو شر ويدفعهم إلى ما هو خير ويجعلهم ينظرون في كل تصرفاتهم إلى عين الله الساهرة مما يجعل مجتمعهم قائماً على الحب والوفاء الروحي والتعاون الصادق . فالحياة في ضوء الإسلام نظام خلقي يقوم على إشاعة الفضيلة بين أفراد المجتمع ، ونظام سياسي أساسه إقامة العدل ، ونظام اجتماعي نواته الأولى الأسرة الصالحة وركيزته التكافل والتراحم ، ونظام اقتصادي لحمته الإنتاج والعمل ، وصدق الله العظيم (٢٣) « أن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم » .

وعلى هذا الأساس الصلب من عقيدة راسخة وخلق جاد مستقيم قامت دولة الإسلام قوية بالحق فيأبى بالعدل محمية بسلاح الإيمان . والواقع أن المبدأ الأساسي

في الإسلام أن التشريع لله خاصة لا يشاركه فيه أحد ، وما يقوم به المجتهدون من استنباط لبعض الأحكام ما هو الا استظهار لحكم الله حسب ما أذاه إليه اجتهاده .

وإذا كان التشريع الإسلامي اتسبى بالنظم القانونية التي تحكم المجتمع في ميدان الحقوق الخاصة ، الأحوال الشخصية والمدني والجنائي ، وفي ميدان الحقوق العامة ، الدولي والدستوري والاداري والمالي ، فإنها جاءت في الأهم الأغلب بالقواعد والمبادئ الكلية دون التفاصيل والجزئيات حتى تتسع عند تطبيقها للوسائل المتطورة ويمكن استيعابها للأزمة المتتالية والاطمان المتباددة مع الحفاظ على ما في الإسلام من سماحة وهدوء .

جاء التشريع الإسلامي لكل ما يتعلق بتصرفات الناس ما يرجع منها إلى المبادئ المعنوية ، وما يرجع منها إلى العادات والمعاملات وهي ما كانت لتنظيم علاقات الأفراد والجماعات وإذا كان الفقهاء في العصور السابقة لم يبينوا الأحكام الفقهية كما هو الآن بالنسبة لنفسه القانون فإن هذا كان منهجهم في شتى نواحي العلوم والمعرفة ، كما أن القضاء في صدر الإسلام لم يكن في حاجة إلى التخصص الدقيق نظراً لقلة الخصومات والتزام الناس بحكم الإسلام . وواقع الأمر أن الفقه الإسلامي تناول جميع النواحي التي تتطلبها الدولة سواء منها ما ينظم علاقات الأمة الإسلامية بالأفراد الأجانب المقيمين بها أم المتعاملين مع أفرادها وهو ما يسمى حديثاً بالقانون الدولي الخاص ، أم كان ينظم علاقات الأمة الإسلامية بغيرها من الأمم مما يسمى بالقانون الدولي العام ، أم كان ينظم العلاقات الداخلية في الأمة سواء كالقانون الدستوري والاداري والمالي والجنائي أم خاصاً كالأحكام المتعلقة بالأسرة وسائر القوانين المدنية والتجارية وما يتعلق بذلك كله من نظم المرافعات ، كما أن أحكام الفقه الإسلامي طبقت في مختلف أنحاء الدولة الإسلامية على اتساعها حقبة كبيرة من الزمن كانت الأمة الإسلامية فيها في أوج القوة والازدهار والتقدم الحضاري .

وإذا ما عقدنا موازنة عامة بين القوانين المعاصرة وما يشمله الفقه الإسلامي من فروع قانونية لوجدنا أنه فيما يتعلق بمركز الدولة وكيانها وعلاقاتها بالدول الأخرى وهو ما يقابل القانون الدولي العام تناوله كتاب الله في سورتي الأنفال والتوبة على وجه خاص ، كما جاءت السنة بكثير من أحكامه ولنا في المعاهدات التي عقدها الرسول صلى الله عليه وسلم وما نص عليه في عقود الصلح وما أثر من الصحابة أصل ومرجع .

وإذا كانت القواديس الحديثة أجمعت على احترام المعاهدات ولو في انظارها فإن الإسلام أسبق منها في الوفاء بالعهود صورة ومعنى . والاشتراف بوزنه ومطلوقه يقول الله سبحانه (٢٤) . وأوفوا بعهدي الله إذا عاهدتم ، وقد حافظ الرسول صلى الله عليه وسلم على المعاهدات التي أحرمها حصونه . أما ما يقصده الخصم فقد عاملهم فيها بالمثل . ومن قواعد الإسلام أن المعاهدات لا تنقض بجنايات بعض الأفراد ، وأن وادع المسلمون قوما من شركيين فإنه لا يحل أن ياعدوا شيئاً من أمورهم إلا بطيب أنفسهم احتراماً للعهود .

فمقهاء المسلمين من قديم تناولوا علاقة الدولة الإسلامية بغيرها في الحرب والسلام . وعومرو لذلك بكتب السير والمغازي . وقد برع محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة في هذا . وأخرج كاتيبين سعي أحدهما ، السير الكبير ، والآخر د السير الصغير ، مما جعل في وجدل القابض يمسرونه أبا لهم ، وألغوا باسمه جمعية خاصة تبحث ما كتبه . وقالوا عنه : به حقيق بأن يحدد مكانه لحق بين رواد القابض الدولي العائين . كما أخرج أيضاً الإمام الأوزاعي فقيه الشام كتاباً في سير ورد عليه وبالقائه في وجهة نظره القاضي أبو يوسف للعديد أبي حنيفة وجميعهم من فقهاء لثرب المهجري الثاني . وبالحكمة فإن العلاقة بين الدولة الإسلامية وغيرها تقوم دأب على أساس لعدالة مع لمعانته بمثل عد العذر ، كما عرف الفقه الإسلامي حماية لسمرة وممثلي الدول وصحهم بمصانة كما أقر مبدأ التعايش العلمي .

أما ما يتعلق بالدستوري والإداري فإن المقفهاء بحثوا بحث تحت اسم السياسة الشرعية والأحكام السلطانية ، والامانة والعلاقة . وقد أخرج بعضهم في ذلك كتاباً خاصة مثل السياسة الشرعية لاس ببيعة والطرف بحكمة لاس الفقه والأحكام السلطانية للمودودي وقد كان لكلام عن المصانة ورياسة الدولة من صميم بحث المقفهاء فأوجس أن يكون للدولة رأس حاكم مسؤول . وأن تكون شؤون الحكم شوري بينه وبين الأمة في الشخاص مثليها . ومن تحدد بموضوع الإسلام غير هذه المقطوط المريعة حتى يتسع لتطبيق بكل تطور بعيد نتيجته المتعارب المتعالة .

كما قرر الفقه الإسلامي حرية المراض في نطاق المعاهد على كتاب الجماعة ومع هذا فإنهم أقرروا المسلمين بمبدأ ناس لا يقتل انطور . هو وضع الشخص

المناصب في المكان المناسب من ولي بمقتول يتعمدا دون خشية العقوبة مع وجود الألفصل كان حائلا للأمانة . وسوت قواعد الإسلام الدستورية بين الناس في الحقوق والواجبات . وحددت أساس الحكم الثوري . وعصمات الحاكم في شؤون الرعية خاصة لرعاية الأمان . وأوجبت على الرعية طاعة الحاكم بما لم يخرج عن حكم الشرع أو طاعته مستمدة من طاعة الله ورسوله . ومنطوقة على طاعة كل سبطا ندليل عدم تكرار فعل أطيعوا بالنسبة لأولي الأمر في قوله تعالى (٢٥) « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم » .

وأما القوانين المالية - فإن الفقهاء بحثوها حتى أبحاثهم وكتاباتهم العقلية عن الزكاة والعشور والخراج . وعدد ببيان أحكام التكمير والركار النسبي في باطن الأرض بحكم الطبيعة . بل وسهم من امردها بالبحث والكتابة كما في عهد القاسم بن سلام في كتابه الأصول . وكأني يومه الغنية المعنى في كتابه الخراج . ويحيى بن آدم في كتابه (الخراج) أيضا .

والناحية المالية والاقتصادية وضعت لها في الإسلام قواعد العدالة الاجتماعية ودعيت فيها مداهم الطريق في مدى حرية الاستثمار والتملك . فأموال الأفراد محمية . وتملك المال وإن كان حقا مطلقا فإنه مقيد بمقتضى قيود تعود على الجماعة بالسمع . كما أن الأموال العامة مرسودة لمصالح الأمة ومحصلة من ملك الحاكم .

والعدالة الاجتماعية في نظر الإسلام في واقع الأمر سداد أساسية يظهر فيها التي تعادل جميع لقيم بما فيها القيمة الاقتصادية وهي على وجه أدقة تكافؤ في العرض وترك المواهب بعد ذلك يعمل في الحدود التي لا تتعارض مع الأهداف العليا . وهذه مسمرة للإسلام يرمو بها على جميع النظر الاجتماعية شرقيا وغربيا . لمطرفة العقد الإسلامي في الواقع تهدف إلى صلاح الفرد والمجتمع . والشرعة السائدة فيه هي لخدمة الجماعة فهو يعمل غالبا على الحد من سلطان الفرد أو تعارض مع الصالح العام . أو إساءة الفرد استعمال هذا الحق . إذ القصد من وضع الشريعة إنما هو صالح الصناد والفصل مني ما فيه العنصر للكيان مجتمعهم في جو من المؤد والمنة بيما القوانين توصيفة كانت وليس عهد فريد تعودها الروح الفردية ونظير إلى الفرد باعتباره المصغر الأهم في الحياة لا باعتباره جزءا من كيان هو الجماعة . ثم انتهت هذه القوانين أخرى وجهة النظر الإسلامية وهي نظرة إصلاحية عامة وعامة . تبين - إلى الإسلام من حق وإساءة وظلوه .

ومن مظاهر هذه البرعة الجماعية في الاسلام نزع الملكية جبراً من صاحبها بالقيمة للمصالح العامة كما حدث في خلافة كل من عمر وعثمان ، ومن هذا استيلاء الحاكم على العنصر من الاقوات بالقيمة لامتداد الجود أو عداد جهة استقطع فيها القوات ومنه استيلاء الحاكم على عمل لصانع ولزراع ولعامل أو احتياج الناس الى صناعته ورعايته وعصفه ، ومنه اجار المبتكر على بيع ما حده بقيمة المثل وتسمير الصلح لصالح الجماعة .

ومن باب مراعاة مصلحة الجماعة على حساب حق الفرد ما فرضه الله في مال الاغنياء حقاً للمعقرات وما تعرضه الدولة عند الحاجة عن المسلمين وغيرهم من المواطنين . فالاسلام وان عد حرية الافراد في اموالهم مراعاة للمصالح العامة لا انه دون اسراف في ذلك أو تخصيص على أصحاب رؤوس الاموال ولكن رب القدر الذي يكفل الضمان الاجتماعي ومراعاة شؤون الدولة . ورعى الله من الامام علي فقد كتب لولائه يقول (٢٦) : ليكن ظرك في حسارة الارض ابلغ من ظرك في استغلال الخراج ، لأن ذلك لا يدرك الا بالحسارة ، ومن طغى الخراج من غير حسارة أغرب الربلاء وأهلك المياد .

فهو هناك مدالة اجتماعية تعوق هذه المدالة ، وهل يوجد نظام للضمان الاجتماعي يهوى النظام الاسلامي لذي جعل سقفة المعقرات في مال الاغنياء اذا لم يتسع بيت المال لتفقتهم ، والذي جعل أفراد لاسرة لكثيرة يتناسون في المعيشة فأوجب العقبة بين الاقارب يلزم القريب المومر بسقفة قريبه الميسر ، كما جعل الدولة بعد ذلك مسؤولية صهم .

وأما القاموس الجنائي فقد جعل العقبة الاسلامي الجناية المتعمدة لا يتحمل مسؤولية غيرها العاصي بعد أن كانت القبيلة كلها تتحمل المسؤولية . وتكلم العقباء من الحرية والعقوبة . والعقوبات التي عقوبتها محددة ، والحرام اثني نرك فيها تقدير العقوبة لولاة الامر ومن بعدهم القضاة . كما تناول العقبة الاسلامي حكم المعو من الحرية وأثر ذلك في سقوط حق المجني عليه وحق العامة وحسي سقوط العقوبة ، وبسبب أنه لا جريمة ولا عقوبة الا بصر . ولم يجعل العقبة الاسلامي للمسروص الجنائية أثراً رجعياً الا ما كان تطبيقه في صانع الجنائي الا الجرائم المظلمة التي سبب الامن العام فقد استلهاها من قاعدة عدم الرجعية . ولم يجعل العقبة الاسلامي لدم أحد فصلاً على دم آخر ، وليس في الاسلام من هو فوق القانون.

وانما نحن جمهور الفقهاء على ان المظن ان يقتصر منه ان تعدى على احد افراد
الرحمة بالقتل المدد المدوان *

والاسلام وان اقر عقوبته القصاص فانه لم يتمال في ذلك . واما قصر
المسؤولية الجنائية على الجاني وجعلها بقدر جنايته . ومع هذا فقد عبت المعو الى
التموس . وادا كان المقه الاسلامي جعل حق القصاص بنفسه لان تحليل الناس
بعضهم من بعض من وطئمة الحكام . وادا أحدث الشفقة بعض الناس على الجاني
عندما يقام عليه الحد فالأحدر بهم ان يتذكروا المصلي عليه والبريمة التي ارتكها
الجاني في حقه مدونا . ومع هذا فان الحدود في الاسلام تدرأ بالشبهات أي ان الشك
يفسر لصالح المتهم *

كما ان الاسلام فتح باب التوبة أمام المذنبين حتى لا يعتقدوا الامل في الله ثم
في ثقة المجتمع بهم وفخره بهم ولتهم . فقد شرع المعو من بعض الجرائم . وجعله
حق القاصي اذ رأى في ذلك علاجاً لبعض المجرم وقضاء لها . وعرف المقه الاسلامي
نظرية العود . كما حث على عدم تبجير المحرم بحرمة حتى لا تستمر به نفسه طريق
الاجرام *

واما القامون العاص فان الفقهاء اولوه عناية فائقة وبخاصة فيما يقابل
القامون المدني وما تفرع منه . وقصور لرافعات . وما يتعلق بالأسرة من أحكام *
فأبواب الحقوق والمناصب والأموال وطرق سببها وما يتعلق بذلك من التزامات
وصحوبات . وتكليفات من لشركات وشروط تكوينها وما يتعلق بها من أحكام .
وتكليفات من المدين المبر واقفلس والمأجل . وتناولوا الشخص من ناحية أهليته
وولايته . وما يعرض لهذه الأهلية والولاية . كما تناولوا التصمين وهو ما يقابل
لمسؤولية المدنية وتناولوا المسؤولية من عمل الغير ما يعرف باسم مسؤولية المتوسع *

واحد لمشاء للقضاء والدعوى وطرق الاثبات أبواباً خاصة ببوا فيها نظام
التفصي . والحدود التي يسمي لا يتعداها القاصي ولا المتقاضي . ونظموا
الاجر ذات القضاية ووضعوا قواعد الدعوى وببوا طرق الاثبات والطلب في الأحكام *

وبالنسبة لأحكام الأسرة فان عناية الفقهاء بها مستمرة متصلة وأحكام هذا
انقسم حيث به أكثر البلاد الإسلامية لأنه النطق قضائياً فيها . ولعل نكوص العلماء

من البحث في المعاملات المعاصرة سببه بعدها عن مجال التطبيق الاسلامي في كثير من البلاد وان كنا لا نرى ذلك عذرا .

وأما الاحكام التي تحصح لها معاملات المسلمين مع غيرهم من المواطنين فقد نص الفقهاء على ان لهم ما لنا وعليهم ما علينا الا في أمور دينهم وعاداتهم فقد أمرنا ان نتركهم وما يديهن . وهكذا في انساب بالنسبة للمستأمنين ، والاجانب غير المسلمين الذين يقيمون في بلادنا بعقد آمن ، - ومن المعلوم ان دار الاسلام وطن لكل مسلم مهما اعتنعت جسيته ولا مانع اذا ما وضعت حدود سياسية بين دور الاسلام من اتعاذ ولي الامر احتياطات الامن التي يراها ، أما بالنسبة للحربيين فقد عرف الفقه الاسلامي قاعدة المعاملة بالمثل في كثير من الجزئيات .

وهكذا فان شريعة الله تعني كل ما شرعه الله لتنظيم الحياة البشرية ، وهذا يتمثل في أصول الاعتقاد وحقيقة الكون والعبادة والانسان ، والارتباط بين كل هذه الحقائق غيبيا وشهوذا ويتمثل في أصول الحكم بما فيه من الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاصول التي تقوم عليها ، ويتمثل في التشريعات القانونية التي تنظم هذه الاوضاع ، ويتمثل في قواعد الاخلاق والسلوك ، ويتمثل في المعرفة بكل جوارحها واحوال النشاط الفكري .

وهكذا فقد حالج التشريع الاسلامي جميع النواحي التي تناولتها القوانين في المصور الحديثة ، وليس كل شيء من أمور المسلمين ثوب التشريع حتى وصل الفقه الاسلامي بأصوله وقواعده الى بناء صرح عظيم يعتمد على أسس قوية صالحة لتعمل كل جديد يمكن تطويره واختراعه لقواعد الفقه الاسلامي . ولذا فانه بمصادره وقواعده العامة قد وضع لكل شأن من شؤون البشر وتصرفاتهم أصلا يتبع وقاعدة يقاس عليها فهو بحق تشريع خالد لا يسيء أبدا ان يفتقد حد عصر ولا يقتصر على مكان . ونسب وانفوس من ان الفقه الاسلامي ينداهم التمدد والإراء المختلفة كقيل بمسيرة الحياة المتطورة ، وادنا ما أجهد الفقهاء في العصر انفسهم لمواجهة الحياة مواجهة فعلية ووسعوا كل جديد على بساط البحث خرجوا بنتائج طيبة وامس العالم أجمع بصلاحية فقهنا للتطبيق في كل عصر ومكان وكمل لنا السعادة والرفق والقور في الدارين .

❖ ثانيا : صلاحية التشريع الإسلامي لحكم مجتمع متطور :

التطور هو الانتقال من طور إلى طور آخر سواء أكان أفضل منه أم دونه ، ويجري التطور في الأفكار العقلانية وسائر القيم والمعايير ، والأديان السماوية وعلى رأسها الإسلام لا يحترقها التطور في ذاتها بحال لارتباطها بمفهوم لا تتغير ، وأما التطور يحترق فهم الناس بحقيقة الأحكام وغايتها ، وقد يكون التطور لإدخال ما يشوه الفكر الصحيح ويسوء إليه ، كما يكون بتقنية الفكر الصحيح من حد الذي أفضل عليه ، وإذا كانت في عصور الجمود والتلف قد تسببت بعض المعايير التي تعانت طليعة الإسلام فانه ينبغي التوجه إلى التخلص منها وتقنية الدين مما لصق به مما هو غريب عنه ، وبد يكون المفهوم من قول الرسول صلى الله عليه وسلم فيما رواه أبو داود في سننه « يمتثل الله لهذه الآية على رأس كل مائة سنة من يجدد بها دينها » إن التجديد المقصود في الحديث هو تخلص الدين من الفوائس التي تلحقه وأعادته إلى أصلاته -

وإذا نظرنا إلى واقع الحياة لوجدنا عظمة الحياة تسير بقوة ، ويتسع هذا وجود نظم اجتماعية أو قانونية أو سلوكية لم تكن موجودة من قبل ولم يرد بشأنها نص مباشر وليس بها أصل يمكن القياس عليه ، ومن المعلوم أن لله في كل مسألة حكما مما الطريق إذ ، إن معرفة أحكام هذه الأمور - لقد تناول الأصوليون هذه المسألة قديما بمصواب ، أفعال الصواب بعد بحثه الرسل فيما لم يرد به نص » -

جاء في التحرير (٢٧) ، انفسار من الاصل لإباحة عند جمهور الحنفية والشافعية ، وسننه في سبعم لثبوت (٢٨) - ويقول ابن عابدين المقيي الحنفي (٢٩) « وهذا ما جرى عليه صاحب الهداية وصاحب العناية ونقل من شرح التحرير انه قول معتزلة الصرة وكثير من الشافعية وأكثر الحنفية وهو ما يعينه كلام عند في الاكراه ، ونقل أيضا من بعض شراح أصول الدرودي انه قول أكثر أصحابنا وأصحاب الشافعي » -

ودليل هذه القول من القول قوله تعالى (٣٠) ، قل لا أجد مما أوصي لي محرما على مناهم بطلعه إلا أن يكون ميتة » - فقد جعل الاصل الاباحة والتحرير مستثني . وكذا قوله تعالى (٣١) - وسبح لكم ما في السموات وما في الارض جميعا » وكذلك ما ثبت في الصحيحين من حديث سعد بن أبي وقاص عن النبي

صلى الله عليه وسلم قال : « ان اعظم المسلمين جرماً من سأل عن شيء فحرم على السائل من أجل مسأله » وأخرج الترمذي وابن ماجه عن سلمان الفارسي قال سئل رسول الله عن بعض المظنومات فقال : « الحلال ما أحله الله في كتابه والحرام ما حرمه » وما سكنت عنه فهو مما عفى عنه . وقد أخرج البراء و لحاكم وصححه من حديث أبي الدرداء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ما أحل الله في كتابه فهو حرام وما سكنت عنه فهو عفو فأقبلوا من الله عافيته فإن الله لم يكن ليعصى شيئاً » وتلا : « وما كان بهت منه » . كما أخرج الدارقطني من حديث أبي ثعلبة مرزوقا أن الله فرض فرائض فلا تصيعوها ودد حدوداً فلا تمتدوها وسكت عن الأشياء رحمة بكم غير شيطان فلا تبحثوا عنها » .

ومن الأدلة العقلية الدالة على ان الأصل فيما سكنت عنه الشارع بعدد بعثة الرسل مما يستمع به الإباحة أنه استماع بما لا ضرر فيه على المالك قطعاً ولا على المجتمع عرجاً ألا يسمع . وما يدل على ذلك أيضاً ان الله خلق الأشياء لحكمة ولا بد أن تكون هي الانتفاع (٢٢) .

ومن انتصر لذلك المرحوم الشيخ العسكري اذ يقول والعق أصالة الإباحة فيما ليس فيه ضرر من الأعمال القائمة ، لأن التكليف يدور بيان تكليف بما لا يطاق . واستدل من جهة الشرع بقوله تعالى (٢٢) : « وما كان الله ليضل قوماً بعد ان هداهم حتى يبين لهم ما يتقون » على معنى ان الله لا يدل قوماً في الضلالة والمضية بعد التوحيد والإسلام حتى يبين لهم المعاصي وموجبات الضلالة .

ولما كانت نظرة الشارع كما يرى كثير من ائمه على ما بينا متجهة الى ان المسكوت عنه يبقى مباحاً كان النبي صلى الله عليه وسلم يكره السؤال ويهني عنه حرصاً على لغة التكليف على الأمة . وقد أورد الشاطبي (٢٤) فصلاً حافلاً بما يبين روح الشريعة من الحرص على عدم الأسئلة فيما لم يرد فيه نص ليحول الشارع دور ورود تكاليف قد يثقل على الناس امتثالها ولا تلبس بها . لأن عدم الورد لا يقتضي التكتيف فيبقى المسكوت عنه مباحاً دون تكليف .

غير انه لا بد من التنبيه الى ناحية لا يسمي فعالها ، فإن الشريعة الإسلامية لا تلزم الفقهاء بصحة محددة معينة بحث لا يمكن ان يخرجوا من نطاقها في استنباطهم فيما يقع من الأحداث التي لم يرد نص مباشر بها أو يمكن القياس عليه .

اذ، خصوصاً متناهية والرقائع غير متناهية . وأما أصبح لهم المجال في الاجتهاد والتقصي في الاستنباط تحت اشراف قواعد معينة من الشريعة الإسلامية . بواسطة
يتبين حكم الشرع على الوجه الاقرب للصحة .

والإسلام بقواعده وسياها المرف والمصلحة المرسلة والاستحسان وسد الدرائع وبمصادره وسنة معاهيم بموصه . يتسع لأن يحكم المجتمعات البشرية المتطورة في أوصافها وعاداتها وتقاليدها وقيمتها الاجتماعية . فالمجتمع البشري المتطور لا تقص فيه حياة البشر على حال واحد دون تطور لأن الحياة الأساسية حياة فكر وإبداع واستمناح . فيقر الإسلام المتطور الحسيد ويتقنه لأنه يتفق مع حكم الشارع وقصده . ويسد كسل تطور حديث هدام لأنه بعيد عن قصد الشارع ومخالف لحكمه . وقد عرفت أن الإسلام فتح للمفكر مجال التفكير الحر ووجه الأساس الى الانفتاح بما خلق الله من كل ما من شأنه أن يصلح حاله ويسعد المجتمع في نطاق خصوص الشرع وقواعده العامة .

والمتطور البافع سنة الحياة وضمان استمرار سيرتها على نحو يسمح بالتعلم ويوفر الجاه وكل جديد مستحدث يسفي معرفة حكم الله فيه وموقف الإسلام منه بصورة واضحة بيعة مدعمه بالدليل عن طريق أهل الذكر من العلماء المتخصصين لأن الذي يطلب العلم بلا حجة مثله كما يقول الشافعي (٢٥) « كمثل حائط ليل يحمل حزمة حطب وفيه أقمى تلذقه وهو لا يدري » .

ولقد فإن الشارع الإسلامي عثر الاجتهاد وجمعه مصدراً أساسياً للتعرف على حكم الله فيما لم يرد به نص قاطع . والكثرة الكثيرة في أحكام الفقه الإسلامي لم تدل عليها نصوص قطعية فكان الاجتهاد عاملاً ضرورياً للتعرف على حكم ما لا نص فيه بل وللتعرف على المقصود من النص أو للثبوت من صحته اذا كسب النص من سنة الأحاد .

والاجتهاد بالرأي لا يكون صحيحاً إلا اذا كان الرأي فيه بالطرق التي مهد الشارع بها وحملها مارات على الأحكام الشرعية . وباب الاجتهاد يسمى أن يكون مفتوحاً في كل عصر أمام من توافر فيه شروط الاجتهاد . ينص فقهاء الحنابلة على أنه لا يصح أن يحتل العصر من يجتهد لأن طريق معرفة الأحكام الشرعية إنما هو الاجتهاد . ويرد من الإمام علي أنه قال « أن تحلوا الأرض من قائم لله بحبته » (٢٦) .

من حكمها وموقف لاسلام منها . ويحجم بعض العلماء عن الاجابة عنها ، ويهمس البعض أو يتحرا فيجهر بأن سادى الاسلام وقواعده لا تعارضها في العملية بمص تطويعها سادى المقتة لاسلامى . والكثير ينادى الى القول بتحرير كىل جديد مستحدث . والقول بالتحرير لا يكفى انقالب به جهدا ، وهل لو كان الأئمة السابقون المحدثون الذين عالجوا أمور العباد في عصورهم رأوا تطورت المجتمع وما جد فيه في عصرنا . هل كنت تمنع بهم لعمرة هذا المصع ويترددون هذا ليردد . ويمنطلون فقهم عن واقع الحياة ؟

لقد اردتم المقتة الاسلامى حينما واجهه الفقهاء كل ما جد في عصورهم واستسطوا حكم الله فيه بمين النصيرة واعمال الراى واستمراع التوسع ، والراى أمانة ، وهو عند الاقتضاء قضاء والقضاء في الأمور العساسة أخطر الى حد بعيد وعساسة اذا كان في أمر يتعلق بالتشريع وظهر حكم الله

وكان الفقهاء في ذلك العصر المردم يقتضون قيسا جد عليهم بنا فيه مصلحة الناس وما يتناسب مع لبيته لان فقهم هو القانون الحاكم امسقى ، ويهد استطاعوا أن يواجهوا توسع دولتهم الكبير استطاعوا أن يحلوا لنا ثروة فقهية واسعة ، وكان المقتة مساهرا للحياة غير منطلعت عنها ، وكان كل امام يصحح تأميه بأن رايه وفقهه غير ملزم فلم يعرفوا طريق التعصب .

والواقع أن مسائل كثيرة في عصرنا يحتاج الناس فيها الى رأي صريح جماعى . وما كان من الأمور مسعدته يمكن تطويعه للنظم لاسلامية ومصاعه لها مصلحا به وما لا يمكن تطويعه منها للمقتة الاسلامى سدا عنه ولا سمح له قواعد الشريعة مطرحة بعيدا وتقصيه عن نظام ومعاملاتنا . ومع وضع نظام اسلامى بدلى يسي الناس به ولا يكره دونه المصع . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تمت عقبة أو وفدا من الصحابة الى بلد من لمدان الاسلام قال عيسا رواء لبحاري ومسلم وأبو داود ولترمذي عن أبي هريرة (٣٧) قال يقول يقول ولا تعصروا ، يقولوا ولا تنفروا . كما انه صلوات الله عليه دعا على من يشق على أمته فقال عيسا رواء لبحاري ومسلم ولترمذي عن السيدة عائشة (٣٨) (اللهم من دنى من أمر أمي شيئا فشق عليهم فاشقق عليه) (ومن دنى من أمر أمي شيئا فافرق بهم فافرق به)

ومن ثم نرى نظرة فاحصة في مسك «المفتاه» السابقين الذي يقف عند آرائهم وما حكموا به في المسائل التي عرضت عليهم ما وجدناهم الا متطوريين بتطور عصرهم ومتشقين مع مصالح حينها كانت ما دامت لا تعالف بها أو اجماعاً أو قاعدة مقررّة وقد كما هو لذلك موضع اعتبار أهمهم وكان عقبتهم هو المنطق دون أن يضيق به أحد أو يمرضى عنه حاكم أو محكوم *

ولا يستنسخ بحال القول بأن باب الاجتهاد قد أخلق ، وأن هذا العصر يحلو من وجود مجتهدين ، فهو خلا عصر من مجتهد يمكن الاستناد اليه في معرفة الاحكام وما جد منها خاصة لأقصى ذلك اى تعطيل الشريعة وعدم مكان تطبيقها فيما يجد من الوقائع ويقول الشوكاني : «ذهب جميع ائمة لا يجوز خلق الزمان من مجتهد يبين لباس ما يرى اليهم بل ولا بد أن يكون في كل قطر من يقوم به الكفاية لان الاجتهاد من فروص الكفاية ونقل عن الحاشية القول بأنه لا يجوز خلق العصر من مجتهد ثم قال : والاجتهاد على المتأخرين أسهل وأسهل دون خلاف ، ومن قصر فصل الله على بعض خلقه وقصر فهم الشريعة على من تقدم عصره فقد تجرأ على الله ثم على الشريعة الموضوعة لكل العباد » *

غير اننا مقاومة للهوى أو لادعاء غير الصادق الذي يسي عنه التلبس في احكام الشريعة واتصلين في عرض احكامها يرى ان يكون ذلك الاجتهاد في ظل الاشتراك بين أولي الامر من العلماء مما يسمى اجتهاداً جماعياً *

وإذا كان المسلمون في واقع الامر يتعلقون بالدين ويتطلعون الى تطبيق احكامهم لعلهم بأنه دين مساهر لمصالح الناس وانه يهدف الى اسعادهم وتوفير أسباب الفلاح لهم والتقدم في جميع ميادين ، فان اظهار حكم الله بغير المجتهدين المختصين لديهم العاملين بشؤون الحياة والمفكرين لمصالح الناس أصبح مطلباً ملجأً وضرورة لتطليها مصلحة مجتمعنا الاسلامي ، ومن المسلم به أن مبادئ الاسلام حيوية ومرتنة أطلقت سراح الفكر الانساني ووجهته الى التأمل والاحد بأسباب الكمال ما يقطع بأن الجمود الحضاري يتعارض مع روح التشريع الاسلامي وفلسفته الطموح الموثبة الى حياة سعيدة في ظل نظام خلقي رفيع تتقن معه شخصية الاسلام متميزة لا تقل الذوبان والتلاشي في شخصية أي تشريع آخر *

غير أن تحكم الاستعمار في البلاد الإسلامية الذي نتج عنه المصعب السياسي والتعلم الاقتصادي والاجتماعي واصناف شوكه المسلمين بايديهم من أحكام الدين في كثير من الاقطار الإسلامية وتوجيههم الى امتيراد القوايس، المعينة من البيئة والمتأينة في الخدمة مع المعقيدة، وحسن الصالح منها الذي لا يخرج من روح الشريعة الإسلامية وتتسع به أحكامها وفر في أدهان الناس أيها نظم أجنية رالية لم تأت بها الشريعة ولم يعرفها العقلة الإسلامي ولا تنسج لها قواعد حتى يوهب البعض أن الاحتكام الى الله الإسلامي طريق لتجنب وفي هذا حزم لديم ومجمعا، وظن بمصر الاحاط أن الإسلام سر استجف في البلاد الإسلامية اصقارا منهم أن أحكامه هي المطبقة ولو عدم هؤلاء واقع الامر من عدم تطبيق أحكام الإسلام كاملة في أكثر البلاد الإسلامية لتقاضي العلماء من احتساظ أحكام كل ما جد ولجوه الحكام تبعاً لذلك الى القوايس الاجسية، لطموا أن الإسلام بريء من اتهامه بالتعلم بل لأدركوا أن من تعلم هذه البلاد هو ما في هذه البلاد من بلبلة فكرية بسبب اختلاف الواقع من معتقدات الدينية وتعلق الافراد بها ورغبتهم في تطبيقها، وتقاضي العلماء وتمسكهم المذهبي يقول الامام محمد عده - كان النقص المذهبي سبباً في أن اصطر العوام والحكام الى ترك الاحكام الشرعية ولجوا الى غيرها - (٣٩) .

ويقول يجب على العلماء أن يعرفوا حال مصر وارباب، ويبحثوا عليه الاحكام بصورة يمكن للناس اتباعها - - ولاز علماء الشريعة الإسلامية بهضوا بواجباتهم على مر العصور واجهدوا في امتصاص الاحكام ما كان هذا النقص ولما وجدت هذه البلبلة الفكرية -

ولو نظرنا الى تاريخ سلما الصالح حين كانت بطن أحكام الإسلام في كل شيء وحين كان المتحدون يسامون الاجتهاد من واقع المصادر الشرعية، روح الشريعة بمقيد من الجمود المعكري والاركان الى لتعبد العرف، وحين كسار الافراد يلتزمون في سلوكهم وتصرفاتهم تنالهم لاسلام لقرها من بومهم وتيسيرها أمور حياتهم لوجدوا أن الامة الإسلامية كانت لها لصدرة في الرقي الحضاري -

★★ حضرات السادة : كيف نستطيع ان نبشر بالاسلام وتدعو الشعوب والافراد الى اتباعه وننادي بأنه تشريع عام صالح لكل زمان ومكان ، وانه جاء بكل فروع القوانين التي تحتاج لها البشرية لتنظيم الحياة وليس في مظهرنا وتصرفاتنا افراداً او جماعات ما يتفق مع ذلك . بل ولجأ فيما نحتكم اليه الى قوانين غير اسلامية بل يخالف بعضها ما يقضي به الاسلام مع ان تطبيق الاحكام الاسلامية امر الزاسي لا اختيار فيه . وقد وصف الله من لم يحكم بما أنزل الله بالكفر والظلم والفسق . ويقول الله تعالى (٤٠) : « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون » - (٤١) « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون » - ويقول (٤٢) : « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون » -

وما دمتا تؤمن بقدسية هذه النصوص وصدقها فلم تقبل - حكماً ومحكوماً - ان يبقى هذا الوضع الذي جاء نتيجة الاستثمار السابق بعد ان تخلصنا منه وعادت السيادة لنا في ديارنا حرة طليقة ؟ ورحم الله الامام جعفر الصادق فقد ألزم دعاة الخير وقادة الإصلاح بأن تكون أعمالهم مظهر صدق لاقوالهم لأن الناس من شأنهم أن ينظروا أعمال من يدعوهم الى الخير اذ الاقوال الثابتة من العمل من جهة قائلها تدعو الناس الى عدم الاعتماد بها . ولذا فانه لما قال لأصحابه في وصيته : « وأن تكونوا لنا دعاة صامتين » . وسألوه كيف تدعو ونحن صامتون - قال : « تعلمون بأوامر الدين وتجتنبون نواهيه وتعاملون الناس بالصدق والعدل وتؤدبون الأمانات وتأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر ولا يطلع الناس منكم الا على خير فاذا رأوا ما أنتم عليه علموا فضل ما عندنا » (٤٣) -

★★ حضرات السادة :

انتظار الفرج من الله عبادة . وهو ايضا مسابقة لناموس الحياة في الطلب والصبر دون يأس ولا خسر . فالأمل والرجاء من صفات المؤمنين . فالشرع الاسلامي من مقاصده مقاومة الفساد والتهلف واليهوض بالمؤمنين الى ارقى المستويات في نطاق الخلق الاسلامي الحميد . والمقيدة التي أسس عليها هذا الدين . وبهذا يكون الفقه الاسلامي مسابرا للحياة المستقيمة المتعاقبة الرشيدة . وعندئذ يؤمن العالم أجمع بصلاحية فقها للتطبيق في كل عصر . وان الاسلام دين عام صالح لكل

زمان ومكان ، ويتبين الجميع أن الفقه الإسلامي لا ينفصل من الحياة وأنه يعمل بمبادئه وأسه الصلاحية التامة لمسيرة حياة فاضلة رشيدة .

فالإسلام دين ونظام سياسي يأخذ بيد المؤمنين الصالحين إلى أحسن الأوضاع وأنتمها . يقول الله تعالى (٤٤) : « كنتم غير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر » . والدولة في الإسلام أداة لتنفيذ الحكم الإسلامي فهي السلطة التي تعمي الأحكام وترعاها وتلزم الناس بها . ولو تقاضت الدولة من ذلك فاتها لتلقى مبررات وجودها الشرعي .

ولذا فإتينا نناشد المسؤولين في كل وطن إسلامي أن يجمعوا العلماء المتخصصين ويهيئوا لهم طريق التفرغ الكامل للمعروف على التعرف على حكم كل جديد والنظر في كل حكم اجتهادي يحتاج تطبيقه إلى نظر اجتهادي في ضوء البيئة والمصلحة دون تسخير الفقه لحضارة العصر وإنما بتطوير حضارة العصر إلى ما يجلها خاضعة لقواعد الشرع ولا بد لذلك من أن يقف التفوق والسلطان بجانب العلماء وأن ترصد الأموال لذلك . فالإمام عصب كل شيء ، وأن يصحب العلم العمل .

والحق فقد بدأت تباشير الخير تظهر ، فنصت أكثر دساتير الدول الإسلامية على أن التشريع الإسلامي مصدر رئيسي للقوانين أو المصدر الرئيسي . كما بدأت كثير من الدول ومنها مصر في تقنين أحكام الفقه الإسلامي المدنية والجنائية والدولية وغيرها من مختلف النواحي القانونية . وفق الله الأمة الإسلامية شعوبها وحكامها وعلماءها وأرجال الفكر والقلم فيها إلى جمع الكلمة على الالتزام بحكم الله وبشريع ذلك للناس اتباعا لقول الرسول صلى الله عليه وسلم فيما رواه البخاري وغيره : « يسروا ولا تمسروا . يسروا ولا تنفروا » أن ما عند الله خير لكم أن كنتم تعلمون ، وهنا لا نزع قلوبنا بعد إذ هديتنا ، وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب .

د- محمد سلام مذكور

رئيس قسم الشريعة بكلية حقوق القاهرة

الهوامش والمصادر

(١) سورة الاسراء آية (٩) •

(٢) ٤٦ سورة الزخرف •

(٣) ٨٣ سورة يونس •

(٤) سورة الصف •

(٥) ١٤ سورة الصف •

(٦) ١٦ التكاثر •

(٧) ٥٩ الأعراف •

(٨) ٦٥ الأعراف •

(٩) ٧٣ الأعراف •

(١٠) ٨٥ الأعراف •

(١١) ١٥٨ الأعراف •

(١٢) ٢٨ سورة مريم •

(١٣) أول سورة الفرقان •

(١٤) ٩ سورة الصف •

(١٥) ٤٠ الأحزاب •

(١٦) ١٧٠ النساء •

(١٧) ١٧٤ النساء •

(١٨) ورد في الحاكم من أنس بن مالك في الحديث الصحيح • أنا سائق العرب وصهيب سائق

البروم • وسليمان سائق الفرس • وسيلان سائق العيشة • من الجامع الصغير بطبع

العزيزي • ٢ ص ٦٣ •

(١٩) سورة ابن هشام • ٤ ص ٢٧٨ / ٢٧٩ •

(٢٠) ١٣٦ البقرة •

(٢١) انظر الاحكام في تمييز النواحي من الاحكام ص ٢٣ • الفروق للقرافي • ١ ص ٢٠٥ •

(٢٢) انظر مجلة القانون والاقتصاد سنة ٤٥ بحث لتطبيق الشيخ عبد الرزاق خلاف (مصادر

التشريع الاسلامي مرتبة) •



- (٢٣) ٩ الاسراء .
- (٢٤) ٩١ النمل -
- (٢٥) ٥٩ النساء .
- (٢٦) انظر كتاب مناهج الاجتهاد في الاسلام ج ٢ ص ٢٢٤ طبع جامعة الكويت سنة ١٩٧٤ .
- (٢٧) ص ١٧٢ .
- (٢٨) ج ١ ص ٤٩ .
- (٢٩) ج ١ ص ٧٨ .
- (٣٠) ١٤٥ الانعام .
- (٣١) ١٣ المائدة .
- (٣٢) انظر الآية عند الاصوريين: والفتاوى : ص ٢٠٥ ، ط ٢ ، ١٩٦٤ .
- (٣٣) ١١٥ القربة .
- (٣٤) التوافقات : ج ٤ ، ص ١٨٤ .
- (٣٥) انظر مناهج الاجتهاد : ج ٤ ص ٤ ، طبع جامعة الكويت ١٩٧٤ م .
- (٣٦) انظر مناهج الاجتهاد في الاسلام ج ٢ ص ٤١٢ طبع جامعة الكويت .
- (٣٧) الجامع الصغير للسيوطي ج ١ ص ٢٥٦ .
- (٣٨) الجامع الصغير ج ٣ ص ٤٤٠ .
- (٣٩) ومن الثابت تاريخيا ان القرآنيين الاوربيين نقلت الي مصري محمد القديري اسماعيل . وانه كان يود ان يضع لغير مسجرات تفريجية ماثرة من التفريضة ومذاهب الفقه الاسلامي المختلفة . وقد طلب من علماء الأزهر ان يقدموا هذه النواحي . ولكنهم رفضوا اجابة طلبه لان التصيب القديري منهم من ان يثمنوا على اظهار التفريضة في اجعل سورة ٠٠٠ انظر ه الاسلام بين جهل ابيه وعجز علمائه ه لفرحوم عبد القادر عوده ص ٢٩ ط سنة ١٩٥١م ويترك اير الاعلى المؤدودي ه الفاتنسون الاسلامي وطرق تنقيده ه ص ١٢٢ : دخلت اكثر شعربنا في العالم في عبودية مياضرا لدول الغرب غير الاسلامية نتيجة ما نحن فيه من جمود . ويترك الامير شكيب أرسلان ص ٧٧ من كتابه ه لماذا نأمر المسلمين ولماذا نعدم غيرهم ه ط سنة ١٩٣٠ م : من اكبر عوامل انحطاط المسلمين الجمود على القديم . ان الله الاسلام هم الفئة الهامية .
- (٤٠) السائدة ٤٤ .
- (٤١) السائدة ٤٥ .
- (٤٢) السائدة ٤٧ .
- (٤٣) مناهج الاجتهاد في الاسلام ج ٢ ص ٢٦٥ طبع جامعة الكويت .
- (٤٤) آية ١١ سورة آل عمران .